ادريب ديمتري*

■ الزلزال او تسونامي في نظر الامريكيين بفوز «حماس» فاجأ الجميع كما اذهلهم، حتى بدت «قضية فلسطين» في الاعلام العالمي، الغربي قبل العربي لحظة الاعلان، كأنها قضية العالم المركزية وليست قضية العرب وحدهم. الا انني استميح القارئ قبل الحديث عن الحدث، وارجوه ان يشاركني ويساعدني في التخلص من كابوس مفزع يطبق على مخيلتي وصدري لا يفارق، ولا املك له دفعا او تأجيلا: صورة الصغير الذي لم يتجاوز الخامسة من العمر والذي انقذ في سفاجة بعد غرق العبارة «السلام 98» وظل يغالب البحر والموج ثلاثين ساعة بليلها ونهارها.. وما يربو على الألف (1400) مثله آباء وأمهات وأبناء يواجهون نفس المصير، انقذ منهم من انقذ، وغاص من غاص ليساكن القاع وأسماك القرش.. يا للهول.. من يستطيع ان يعايش هذه اللحظات حتى بمخيلته وفكره؟

اما اهاليهم.. من كان في انتظار الابن او الاب او الام أو العائل، على الشاطئ ولا يصدق.. وبعد ان أفاق انخرط في الصياح والصراخ والاحتجاج، فرمته قوات النظام بالعصي وقنابل الغاز!

صاحب العبارة الغارقة، وقبلها كانت عبارتان غارقتان فضلا عن 15 عبارة اخرى، الملياردير ممدوح اسماعيل عضو في مجلس الشورى معين من قبل الرئيس حتى يتمتع بالحصانة، وهو الصديق الصدوق لرموز في النظام ان لم يكن شريكا، وأمين الحزب الوطني الديمقراطي عن حي مصر الجديدة، مقر الرئاسة ومسكنها.

ولكن السعد يلازم النظام ابدا، وطوق النجاة بيد نفس القدر العاتي! فقد جاء كأس افريقيا لبطولة كرة القدم، وفوز الفريق المصري ببطولة افريقيا في نفس الايام الحزينة، ليطلق النظام فرحة هستيرية تحت غطاء وطني واغان وطنية، واحضان المشتاقين، ليغطي على الجريمة والمجرمين. ودون ادنى اعتبار لمشاعر ما يربو على ألف اسرة فقدت ابنا او زوجا او زوجة او عائلا، ودون ادنى اعتبار «لعوايدنا» في مثل هذه المناسبات.

من حق مصر بالطبع ان تفرح بالفوز وبابطالها وما حققوه، وللرياضة مكانتها وشأنها في حياة الشعوب، كأي نشاط آخر. ولكن هؤلاء الذين اصطنعوا هذه الهستيريا الاحتفالية لا علاقة لهم بالنصر فهو من فعل الابطال الذين حققوه. اما هم فقد صنعوا قبلها صفر المونديال.

ومن يرقب النظام في وسط هذه الاحداث والمهرجانات والكرنفالات يدرك انه لا يحس بشيء ولا يرى ولا يسمع، يلتحف بجلد تور، بالتاء العامية لانها ابلغ.

وهذا يصل بنا الى «حماس» والفوز العظيم الذي حققته، فلم يكن حديثنا خارج الموضوع. فالمراقبون يجمعون في الداخل والخارج على انه من اول العوامل المباشرة، في هذا الفوز المؤزر هو الفساد المطبق الذي اصاب السلطة في الاراضي المحتلة، من اعلاها الى ادناها. وهو ليس مجرد الفساد بمعناه الخلقي الشائع، الفردي او الجماعي، من فقدان الامانة او الصدق او الطمع او الحسد، بل هو فساد سياسي في الاساس بنيوي، ومن ثم اقتصادي واجتماعي وخلقي، من قبيل الفساد الذي شهدناه، ونشهده في كافة نظمنا العربية وفي المقدمة منها مصر المحروسة.

وفساد السلطة في الاراضي المحتلة، وبعض قيادات ورموز حزبها، هو فساد لنظام اوسلو والاساس السياسي الخاطئ الذي قامت عليه وجوهرة الغاء الميثاق الوطني والتخلي عن الثوابت الوطنية. والتنازلات المجانية.

وهو الامتداد الطبيعي للاصل السائد في اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في شقها الفلسطيني والتي تقوم على الحكم الذاتي للسكان دون الارض.

وبدلا من ان يتمسك السادات بالتطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية بعد نصر عظيم والتي تقضي بالجلاء عن الارض كل الارض، وعدم جواز احتلال ارض بالقوة، اكتفى بعودة ارضه منقوصة السيادة، وفي نفس الوقت فرط في كامل سيادته وارادته الوطنية، في مقابل ثلاثين من فضة يمنحها له الكفيل الامريكي، مساعدة لحكمه.

اول الذين فوجئوا وفزعوا من نتائج الانتخابات كان مبارك ونظامه شهدناه لحظة اذاعتها في اعلانه ثم مسارعته بعدها الى الضغط على القادة الجدد ليتخلوا عن برنامجهم ومشروعهم الوطني الجديد. كشف عنه رئيس مخابراته عمر سليمان في تصريحه عقب مقابلة الرئيس عباس لمبارك، ونسبة للرئيس الفلسطيني قال «ان عباس اشترط على حماس لتشكيلها الوزارة الاعتراف بأوسلو وكافة الاتفاقات المعقودة بين الفلسطينيين واسرائيل» كما عبر عن هذه الضغوط احمد نظيف رئيس وزرائه في مقابلة مع مجلة «نيوزويك» الامريكية «انه يتعين على اي حكومة فلسطينية ترأسها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ان «تحترم» اتفاقات اوسلو مع اسرائيل التي تشكلت بموجبها السلطة الفلسطينية.. وان تدعم خارطة الطريق للسلام التي ابرمت سنة 2003 وتدعمها الولايات المتحدة».

وعلقت صحيفة «الفينانشيال تايمز» اللندنية من جانبها على نتائج الانتخابات الفلسطينية، بأن اصدقاء امريكا وحلفاءها من امثال مبارك، سيحاولون اقناع واشنطن بالتخلي عن تغزلها بالديمقراطية واللعب بها، لانه سيوقعها في يد الاسلاميين «هؤلاء الاوتوفراط لم يتركوا لاعدائهم شيئا سوى الجوامع ليتجمعوا فيها وهو ما زود الاسلاميين بالاتباع.. وما ينبغي ان نتذكره هو ان تأييد الاستقرار على حساب الحرية سيطيح بالهدفين معا» Financial Times (28ـ 1/29).

وكان اول تعليق لوزيرة الخارجية الاسرائيلية الجديدة بعد اعلان نتائج الانتخابات، وبعد ان عبرت عن انزعاجها، ان كشفت كلماتها عن قلق وجودي عميق.. مصير اسرائيل.

لسنا بصدد الحديث عن اسباب فوز حماس ودلالاته فقد اشبعه المعلقون والمحللون منذ ظهور النتائج، يكفي ان نقول ان الاغلبية الساحقة التي صوتت لها فيها اصوليون وعلمانيون، وان بعض المدن المعروفة بانها قلاع العلمانية صوتت لها ايضا. الجميع صوتوا على خيار محدد: المقاومة والصمود، ورفض طريق اوسلو وتوابعه في خريطة الطريق واتفاقيات شرم الشيخ ووثيقة جنيف وغيرها، والبحث عن طريق آخر لا تشوبه التنازلات المجانية. اما برنامج «حماس» الانتخابي فقد لخصه خالد مشعل رئيس مكتبها السياسي في لاءات ثلاثة: لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني على ارضنا ـ لا تنازل عن اي حق من حقوقنا ـ لا تراجع عن خيار المقاومة باعتباره الطريق الاستراتيجي لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق.

اما جذر حماس التاريخي فهو معروف، الاخوان المسلمون في مصر وفي الاردن بخاصة، وميثاقها كما اعلن الشيخ احمد ياسين في عام 1987 اصولي سلفي، ونجاحاتها تعود بشكل عام الى الموجة الاسلامية السائدة. ومع ذلك فهل يجوز وصف فوزها الكاسح، كما ورد على لسان كاتب عربي مذعور، وهو وصف شائع في العديد من الكتابات الغربية والصهيونية بخاصة، انه فوز من قبيل وصول هتلر الى سدة الحكم عن طريق الانتخابات؟

ماذا نعني الموجة الاسلامية؟ الاسلام السياسي في عصرنا تسيطر عليه الاصولية السلفية، بكل تفريعاتها وصورها، ومع ذلك فقد عرفت شعوبنا العربية والاسلامية في تاريخها موجتين يمكن ان يحملا هذا الاسم: اولاهما في القرن التاسع عشر غلب عليها اسم حركة التنوير العربية، بمشاركة عدد من المتنورين المسيحيين فيها بل ومن اليهود، عبر عنها طابور من المتنورين ابتداء من الطهطاوي الذي ترجم الدستور الفرنسي وتغنى بالديمقراطية والتقدم في الغرب، وخير الدين التونسي والبستاني مرورا بالافغاني وتلميذه محمد عبده والكواكبي.

هذه الحركة تأثرت بالتراث الرشدي والمعتزلي والقرآني الاسلامي في صدر الاسلام. واستطاعت بنجاح التوفيق بين تراث الاسلام الزاهر والحداثة والتقدم الغربي، بين الوطنية الوليدة والديمقراطية، واثمرت ثورات وطنية ديمقراطية في ثورة 19 المصرية، وثورات الاستقلال في الشام والعراق وغيرها. وليبراليتها تنتمي لليبرالية آدم سمث وجون ستيوارت مل، ليبرالية الرأسمالية الوطنية الصاعدة والبناءة وليست الليبرالية الجديدة ليبرالية جمال مبارك وصاحب العبارة، الطفيلة النهاية!

اما الموجة الاسلامية التي تلتها، فقد بدأت ضعيفة بعد سقوط الخلافة في تركيا، وفي معركة الشيخ علي عبد الرازق وكتابه «الاسلام واصول الحكم» وتصدى له رشيد رضا وغيره من المحافظين، ثم تبلورت وتحددت في الثلاثينات ابان الازمة العالمية الطاحنة وفي المستعمرات التي سحقتها، وكذلك في ازمة الليبرالية المصرية حينذاك والتي عقدت آمالا كبيرة على ثورة 19 ودستورها سنة 23 وانتخاباتها الاولى سنة 24 ولم تلبث ان كشفت عن عجزها في مواجهة الانكليز والسراي، وعاد اليأس من الظهور والبحث عن الحاكم القوى في الدين او في غيره، وجسدها الشيخ حسن البنا في جمعيته التي اسسها سنة 28 «جمعية الاخوان المسلمين» الاصولية السلفية.. ثم عاد زخم هذه الاصولية لتصل القمة بعد الهزائم والانعكاسات التي اصابت الانظمة والحركات القومية واليسارية، ابتداء من هزيمة 67. وبلغت الذروة في انتصار الثورة الخمينية وبعدها بن لادن والاصولية الوهابية.

ولكن علينا ان نراقب بدقة الحراك الاجتماعي والحركات الاجتماعية، حتى المحافظ منها، في تطورها تحت الضغوط الخارجية والداخلية، فالمجتمع لا يحمد على شيء. بن لادن اصبح بطلا وبلغ التعاطف معه في العالم الاسلامي والعربي القمة. ومع الايام وبعد غزو افغانستان والعراق. نكشف للكثيرين ان فعلته في 9/11 كانت هدية من السماء لبوش لينفذ خططه المعدة سلفا، ويعلن حملته على الارهاب التي تحقق له هيمنته الامبريالية على العالم. والزرقاوي من خلال جز الرؤوس والسيارات المفخخة والقتل الاعمى دفع السنة الى صناديق الانتخابات للتخلص من هم مقيم، بينما تكتسب المقاومة الوطنية المسلحة ومطلبها في جلاء المحتل تأييدا متزايدا، وبعد تجارب الثورة الخمينية ونموذجها في الدولة الثيوقراطية الدينية، وبعد افغانستان والسودان ودعاوى تطبيق الشريعة الاسلامية، تراجع وهم الدولة الاسلامية.

كما ان هناك بلداننا عربية بدا واضحا انها تتفكك بالضرورة وتزول شعبا ودولة لو اصرت قواها الاصولية على فرض نموذجها من الدولة الدينية. حزب الله في لبنان الذي نشأ على نموذج الدولة الخمينية الاسلامية، ادرك انه لو استمر على اخطائه الجسيمة في استبعاد القوى الوطنية الاخرى، كما ادرك استحالة الدولة الاسلامية في لبنان التي سيتحول الى كانتونات وامارات طائفية متقاتلة، وفي مصر دعاوى الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة كفيلة بتفكيك السبيكة الوطنية التي تشكلت عبر الوف السنين.

حماس تعاملت مع نفس الواقع، وهي تواجه اعتى استعمار في التاريخ، الاستعمار الصهيوني. فلو تمسكت بشعاراتها الاخوانية الاصولية، واصرت على شعار الدولة الاسلامية في فلسطين، وعلى التفرد والاقصائية الاصولية السلفية، لانعزلت وقضي عليها في الحال، ولذا كانت ولا زالت في مقدمة الداعين للوحدة الوطنية ووحدة المقاومة المسلحة. وبعد فوزها دعت الى حكومة وحدة وطنية او ائتلاف وطني كما دافعت عن الديمقراطية والتعددية التي جاءت بها. وفي رد لخالد مشعل على سؤال وجه له «ان حماس جاءت في السلطة بالانتخابات بعد اكتسابنا الشرعية بالمقاومة. عندما توقف حماس الديمقراطية وتداول السلطة سينفض عنا شعبنا. سنلتزم ممارسة الديمقراطية سواء كنا في السلطة او خارجها، بل سنحمي خيار السلطة وفي هذا خروج صريح من عباءة الاصولية السلفية، ورفضهم للحزبية والاحزاب والديمقراطية، وتمسكهم بالشورى على نهج الاسلاف وأهل الحل والعقد.

ولكن لماذا لا تكون تصريحات مشعل هذه من باب الادعاءات التي عودتنا عليها الجماعات الاصولية؟! كيف نتعامى عن التأثيرات العميقة للعولمة الرأسمالية وثمراتها في الثورة الاعلامية والاتصالات والمعلوماتية واثر الانترنت والتلفزيون والمحمول. فرغم جرائم هذه الرأسمالية المعولمة فقد خلقت بديلها. من دعاوى حقوق الانسان والمجتمع المدني والديمقراطية. واصبح مطلب الديمقراطية على كل لسان. وكيف لا ننتبه لآثار هذا المناخ العالمي السائد، والذي صعد في امريكا اللاتينية تيارا غير مسبوق حمل الى السلطة ست دول يسارية ديمقراطية شعبوية!!

انتصار «حماس» يحمل في طياته الأمل، وقد يمثل بداية تحول في حركة الاسلام السياسي، وعودة الى الجذور الوطنية الديمقراطية التنويرية، تدفع بالجماهير الاسلامية، التي تقف اليوم بالفعل في مقدمة الصفوف في التصدي للهجمة الاستعمارية الامبريالية، الى الاسهام الفعال في بناء اوطانها الديمقراطية المتحررة والحديثة المتقدمة، لولا اعاقات ومعوقات قادتها وامرائها الجامدين المتعصبين.

«حماس» وشعبها الفلسطيني الذي انتخبها امام تحد كبير في مواجهة خطة التجويع والحصار المعلنة.. فما العمل؟

بالقطع «حماس» لن تتنازل عن برنامجها الذي انتخبت عليه او عن الثوابت الوطنية.

وفتح بتاريخها الوطني لم تسقط، وانما الذي سقط هو فتح الفاسدة، فلا يتصور ولا يعقل مشاركتها في افشال «حماس» او توريطها كما يقال، لأنه يصيب المشروع الوطني كله بالدمار.

في مواجهة هذا المخطط الاجرامي لا بد من الحشد. حشد قوى الشعب الفلسطيني بكامله في الداخل والشتات، وهو الأمر المستحيل دون احياء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، بكل مؤسساتها. والاعداد السريع لعقد المجلس الوطني، الذي يعلن من جانبه الى العالم كله برنامجه في التحرير في المرحلة الجديدة. فكسب الرأي العام العالمي حاسم في هذه المعركة، وهو مهيأ لها تماما ومنذ زمان مع تواصل جرائم شارون: دولتان على ارض فلسطين، دولة فلسطينية كاملة السيادة على كل الارض التي احتلت 67، مع هدنة طويلة ليعيش الشعبان ويتعايشان في سلام وعلى ان تعلن «حماس» وقف كل العمليات ضد المدنيين، داخل الخط الاخضر، وبخاصة العمليات الاستشهادية، التي تضفي عليها وصمة الارهاب.

تبقى قضية هامة هي شعار «حماس» الاستراتيجي «التحرير من النهر الى البحر» وعيب هذا الشعار في الصياغة، فهو يحمل بصمات شعار الصهيونية التاريخي «من النيل الى الفرات» صدى له ورد فعل وشعار «حماس» هذا، مع اسقاط الشعار القديم «القاء اليهود في البحر» الذي لم يعد يقول به احد، او حتى يفكر فيه، لأنه شعار قبيح، فضلا عن انه يتعارض مع تراثات شعوبنا العريقة في التعايش بين جميع الاعراق والاجناس والاديان التي نبتت او نزلت على ارضنا. شعار «حماس» في ضوء هذا الفهم يعني في الحقيقة «فلسطين ديمقراطية لشعبين» كشعار استراتيجي. يحسن تصحيح الخطأ في الصياغة والعودة الى شعار المنظمة الاول، ورفع رايته عاليا خاصة في هذه المرحلة.

* كاتب من مصر يقيم في باريس

هل تعود حركة التنوير العربية الوطنية والديمقراطية؟

«حماس» امام تحدي الاصلاح والتحرير

نحو تفعيل حقيقي لـ«إعلان دمشق»: المؤتمر الوطني.. بين الحلم والواقع

لؤي عبد الباقي*

■ بعد التوافق السياسي الواسع والتأييد المنقطع النظير الذي حققه «إعلان دمشق» وصلت المعارضة السورية إلى لحظة حرجة وضعتها تحت امتحان عملي شاقّ، ليس فقط أمام الشعب السوري المستاء والمحبط من الأوضاع المزرية التي وصلت إليها البلاد، بل أيضا أمام المجتمع الدولي والقوى المهيمنة التي تقف في حيرة من أمرها بين الخشية من المضي في سياسة تصعيد الضغوط التي قد تؤدي إلى انهيار النظام السوري والدخول في حالة فوضى لا تحمد عقباها، وبين التروي ريثما تتبلور وتتضح ملامح البديل الجديد الذي يضمن الاستقرار دون أن يهدد مصالح الدول الكبرى في المنطقة. فجوهر التحدي الذي تواجهه المعارضة السورية، المنضوية تحت مظلة إعلان دمشق بشكل خاص، يكمن في كيفية الانتقال من مرحلة إطلاق البيانات السياسية، وتوجيه المطالب إلى السلطة وتحديد المواقف منها، إلى مرحلة وضع البرامج العملية الحاسمة، والمضي قدما في تنفيذها وفق استراتيجيات فعالة وآليات محسوسة على الأرض، تأخذ بعين الاعتبار العاملين الداخلي والخارجي في عملية التغيير.

وهكذا، فإن التحدي الذي يتوجب على المعارضة أن تتصدى له في هذه المرحلة ذو شقين هامين، أولهما داخلي موجه إلى الشعب السوري الذي يحتاج في هذا الوقت إلى معارضة قوية متماسكة تثبت كفاءتها في قيادة الشارع واستثمار سخطه واستيائه بشكل فاعل، وثانيهما خارجي يطمئن المجتمع الدولي بأن هناك بديلا ناضجا وقادرا على حفظ الاستقرار والسلم الأهلي.

على ذلك، فإن مرحلة المناظرات الفكرية والشعارات النظرية قد انصرمت وولت، حيث أنها حسمت بـ«إعلان دمشق» ولم يعد هناك مجال للتردد والانتظار. فما هو الحد الأدنى المطلوب من المعارضة السورية، في الداخل والخارج على السواء، أن تحققه لكي تثبت جدارتها وتنجح في هذا الامتحان الصعب؟ وما هي الاستراتيجية العملية التي يمكن أن تضمن انتقالا آمنا من الاستبداد إلى الديمقراطية؟

بداية، مما لا شك فيه أن المعارضة لن تتمكن من الارتقاء بأدائها إلى مستوى التحديات ما لم تنجح في عقد المؤتمر الوطني، الذي طالما تنادت للتداعي إليه وتعثرت في تحقيقه. وينبغي أن يتحقق ذلك في أسرع وقت ممكن، فالوقت لا يخدم سوى أصحاب المصلحة في تكريس الوضع الفاسد. ولكن التحدي الأكبر يكمن فيما ستضعه في أجندتها وتطرحه على بساط البحث، أولاً، وما ستخرج به من مؤتمرها هذا، ثانيا. إذ أن الخشية تبقى في أن يكون جل ما ستخرج به هو بيان سياسي يعيد صياغة «إعلان دمشق» ويكرر المطالب والمواقف والتنديدات التي سئم منها الشارع السوري حتى أنه فقد اهتمامه بالشأن العام لكثرة تكرارها.

ينبغي، إذا، أن يكون هناك هدف عملي وواضح من هذا المؤتمر، وأهم هدف ممكن لهذا المؤتمر أن يخرج به هو تشكيل جمعية وطنية تمثل كافة أطياف وشرائح الشعب السوري، من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة، تنبثق عنها حكومة ظلّ بديلة، أو لجان وزارية (أو تحت أي مسمى آخر)، تكون مهمتها وضع برامج عملية لإدارة المرحلة الانتقالية بعد السقوط المرتقب للنظام الاستبدادي.

إن أهمية تشكيل الجمعية الوطنية تكمن في أنها ترسل رسالتين هامتين تحملان إجابات واضحة على شقي التحدي الراهن، إحداهما لطمأنة الشعب السوري وبعث الأمل فيه بعد أن وصل إلى حالة من اليأس وفقدان الثقة بقدرة المعارضة على تحمل المسؤولية في دفع عجلة التغيير قُدما، والأخرى لاكتساب الهيبة السياسية التي تستحقها أمام الرأي العام العالمي، وأمام دول الجوار بشكل خاص، باعتبارها منبرا للتعبير الصادق عن رفض الشعب السوري لسائر أشكال الاستبداد والحكم المطلق. فإذا ما عجزت المعارضة عن تحقيق هذا الهدف في هذا الوقت بالذات، فما الذي يضمن للشعب وللمجتمع الدولي أنها ستنجح في ذلك بعد سقوط النظام، حيث قد تتعرض البلاد إلى فراغ أمني لا تحمد عقباه؟

وفيما يلي بعض النقاط والأهداف التي نقترح أن تأخذ الأولوية في جدول أعمال المؤتمر الوطني الذي نترقب انعقاده، كما وعدت أطراف عديدة، في المرحلة القادمة:

1ـ تشكيل جمعية وطنية سورية، تمثل كافة القوى والتيارات السياسية المنظمة والمستقلة، وتعتبر هذه الجمعية بمثابة برلمان أو مجلس نيابي مؤقت (لا يتمتع بصلاحيات تشريعية) يمهد لإقامة المؤسسات الديمقراطية الحرة في البلاد مستقبلا.

2ـ تقوم الجمعية بالتنسيق بين كافة القوى السياسية لوضع آلية تجمع تنظيمات المعارضة السورية لتجعل منها قوة مؤثرة يعتد بها من حيث مدى القدرة على مواجهة النظام الاستبدادي المتسلط على جميع مناحي الحياة في البلاد.

3ـ تنبثق عن الجمعية الوطنية حكومة ظلّ مهمتها وضع برنامج لتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية التي تتبع انهيار النظام الحاكم الذي يواجه أزماته المتراكمة التي وضعت مستقبل البلاد في ضبابية مظلمة.

4ـ تشكيل لجنة للعلاقات الخارجية تسعى إلى اكتساب الشرعية الدولية والإعتراف السياسي.

5ـ تشكيل لجنة دستورية لصياغة مشروع دستور جديد للبلاد، والإعداد لإجراء الاستفتاء العام والانتخابات الحرة والنزيهة.

6ـ تشكيل عدد من اللجان الفرعية، كلجنة قضائية للمحاسبة والمساءلة الوطنية، لجنة إعلامية لمخاطبة الداخل والخارج، لجنة اقتصادية، لجنة إدارية... وغيرها.

إن قيام الجمعية الوطنية السورية هو الحد الأدنى الذي يرتقي بأداء المعارضة إلى مستوى التحديات الراهنة، فهو يضفي على حركتها طابع الشمولية، مما يعني بالتالي اتساع القاعدة الشعبية العريضة التي يمكن أن تستمد منها صفة الممثل الشرعي لمختلف قطاعات الشعب، في شتى أنحاء البلاد، وعلى تنوع منطلقاتها واتجاهاتها السياسية والفكرية. إضافة إلى ذلك، فإن تمثيل كافة فصائل المعارضة السياسية السورية داخل الجمعية الوطنية سوف يوصد الباب أمام أية محاولات قد تستهدف المساس بجوهر قضية الديمقراطية أو المساومة على مستقبل البلاد عن طريق استغلال مظاهر التشتت التي تعاني منه حركة المعارضة في الوقت الحاضر.

باختصار شديد، إن على المعارضة أن تأخذ بحسبانها أن هذه المرحلة هي مرحلة البرامج العملية والخطوات الجادة والاستراتيجيات الفاعلة، فلا جدوى من مؤتمرات تخرج بتوافقات نظرية تكرر نفسها، أو تعيد صياغة الشعارات والبيانات التي أتقنتها جميع أحزاب المعارضة عبر السنوات الماضية.

* كاتب وباحث سوري/عضو رابطة أدباء الشام
l_a_baki@hotmail.com

لغز «الرستمية» هل يحتاج لمحقق أممي من وزن «ميليس»؟

د. أيمن الهاشمي*

■ يبدو أن (الرستمية) (20 كم جنوب بغداد) قد دخلت التاريخ من أوسع أبوابه، وصارت تتصدر نشرات أخبار وسائل الإعلام المحلي والأجنبي:

* ليس لكونها موقعاً لأقدم وأعرق كلية عسكرية في الوطن العربي وتخرج منها كبار قادة الجيوش العربية فحسب،

* وليس لكونها تضم أكبر مشروع لتأهيل مياه المجاري في العراق خصصت له سلطة إعمار العراق بعد الإحتلال 100 مليون دولار لإعادة تاهيله لاستقبال مياه المجاري من مناطق بغداد، كما أعلن مارك هارمان المستشار الصحفي لمنطقة بغداد الوسطى في سلطة إعمار العراق، والذي أعلن أن هذه المحطة تصرف مياه المجاري لمناطق الأعظمية والرصافة و9 نيسان والكرادة.

* وليس لأن مشروع جنوب الرستمية لمعالجة المجاري يقوم بتوفير خدمات تعزيز الصحة العامة الى ثلث سكان بغداد تقريبا.

* ولكن الرستمية تتصدر نشرات الأخبار لأن مشروع معالجة المياه الثقيلة في المنطقة اصبح مكانا لتجمع الجثث التي تلقى في المجاري حيث تجاوز عدد الجثث مجهولة الهوية التي تم العثور عليها في هذه المحطة التي تستقبل المياه الثقيلة من مختلف مناطق بغداد الرصافة ما يزيد عن 80 جثة، والحبل على الجرار كما يقول البغداديون!

* عشرات الجثث لأشخاص مجهولين عثرت الشرطة عليها خلال الاشهر القليلة الماضية ويبدو أن رمي الجثث في المجاري صار من البدع المبتكرة والاساليب الجديدة لدى عصابات الخطف والإجرام والإغتيال وتصفية الحسابات في التخلص من الضحايا الذين يقتلون يوميا في العراق.

* وبات مشروع مياه مجاري الرستمية اللغز المحير للمواطنين، والمقبرة الجماعية المائية الجديدة في العراق الجديد، فلا يكاد يمر يوم إلا وتسمع من خلال وسائل الاعلام العثور على جثث في هذا المشروع.

* الوكالة الوطنية العراقية للانباء/نينا أفادت نقلا عن مصدر بالشرطة العراقية أن عدد الجثث التي عثر عليها في هذا المشروع خلال ثلاثة أشهر فقط من 2005/11/1 جاوز الـ86 جثة وأضاف المصدر بأن أغلب هذه الجثث وجدت معصوبة الأعين ومقيدة الأيدي ومصابة بإطلاق نار في الرأس. كما أضاف بـ: «ان سبب العثور على هذه الجثث في المشروع يعود الى وجود محطة لسحب المياه الثقيلة في المشروع من المناطق المحيطة بها تقوم بسحب الجثث التي ترمى في المجاري الى المشروع».

* مصدر في الطب العدلي العراقي صرح بأن عدد الجثث التي استلمتها مشرحة الطب العدلي من محطة تصفية الرستمية بلغت 208 جثث خلال أربعة أشهر!! وقال الدكتور قيس حسن رئيس قسم الاحصاء في معهد الطب العدلي: «ان الجثث التي تصلنا من مشروع الرستمية غالبا ما تكون متفسخة ومربوطة الايدي ومعصوبة الأعين ولا توجد فيها اثار لاطلاق عيارات نارية». واضاف: «ان اغلب الجثث يصعب التعرف على هوية اصحابها بسبب بقائها في المجاري مدة طويلة». أمانة بغداد أعلنت على لسان وكيلها بأن مضخات الماء العملاقة للمشروع تسحب تلك الجثث الى داخل المشروع لذا نضطر الى اغلاق المضخات بغية سحب الجثث الطافية في المشروع».

* لسنا في معرض العتب على أمانة العاصمة ولا الطب العدلي ولا حتى الشرطة فكلهم يبذلون ما يفوق طاقاتهم وإمكاناتهم من أجل تأدية واجباتهم، لكن من حقنا أن نتساءل: أما بذلت الجهود لمعرفة أسباب وجود هذه الجثث للضحايا في المجاري، ومن هم هؤلاء الضحايا؟ وما هي ظروف خطفهم وقتلهم؟ ومن يقف وراء هذه العمليات الدموية؟ وإلى متى يستمر نزف الدم العراقي ويُقتل الشباب العراقي البريء بلا ذنب جناه وبلا سبب سوى رغبة التعطش للدم وإزهاق الأرواح بأقذر وأخس الوسائل وأكثرها وحشية، وعلى أيدى زمر إجرامية لا تعرف الرحمة، ومستمرة في غيها وإجرامها طالما لا تلقى الردع العادل ولا الكشف الفني الدقيق وإقامة الدليل عليها، وعدم التستر عليها من أي طرف... الدم العراقي يستباح في كل الأرجاء وبمختلف الوسائل وطرق الإجرام المبتكر.. وما زالت الجريمة تسجل ضد مجرم واحد لا ندري عنه سوى أن اسمه (مجهول!) فإلى متى تبقى الجرائم في عراقنا تسجل ضد (مجهول)! وإلى متى يستمر مسلسل (الرستمية) التي تحولت من محطة لتصفية المياه الآسنة إلى مستودع لتجميع جثث الضحايا الأبرياء الذين اغتالتهم رصاصات الغدر والإجرام؟

إلى متى... أم يا ترى نحتاج إلى آرسين لوبن جديد، أو إلى محقق دولي أممي من طراز ميليس ليكشف لنا طلسم وأسرار الرستمية؟ أم ماذا؟

* كاتب من العراق

رقصة الديمقراطية الامريكية بين حماس والعراق

حمدان حمدان*

■ عمليتان انتخابيتان، ناتج احداها، يلقى من واشنطن التهليل والترحيب بصفتها فتحا ديمقراطيا ينقل نموذجه الى الشرق الاوسط الكبير، واخرى يلقي ناتجها الصد والتشريط والامتعاض من واشنطن، بصفتها فتحا ارهابيا فلسطينيا، يشيع نموذجه في ارجاء المنطقة وربما العالم بأسره.

الانتخابات العراقية النموذجية، نالت من نصف شعبها على الاقل، ومعه ثلة من المراقبين الدوليين، اصوات الاستنكار والاستهجان، لما وشاها من ضروب التزوير والتحوير على رؤوس الاشهاد، ليس اقلها التلاعب في عديد السكان ـ لانعدام الاحصاء على الهوية اصلا ـ او لنقل الصناديق من مراكز التصويت الى جهات مجهولة ـ تحت ذرائع امنية ـ او ما قيل عن استمارات انتخاب بيضاء، نقلت بالصهاريج بهمة استخباراتية ايرانية عالية، من الحدود الى الحدود.

في المقابل، يشهد معهد كارتر المختص بمراقبة الانتخابات عالميا، ومعه الف مراقب اجنبي دولي، على نظافة الانتخابات الفلسطينية، وخلوها من اي شائبة تلطخ وجه الشفافية في مسارها، ويرد مع هذه المفارقة، سؤال مبكر، اذ لماذا تسعد الادارة الامريكية بنتائج انتخابات مشوبة بالتدخل والقرصنة وعنف التزوير، فيما هي تصل حد الشجب لنتائج انتخابات فلسطينية، كان الشهود على نزاهتها، من اكثرية امريكية ـ اوروبية وليسوا من (ازلام) مدارس ديكتاتورية؟!

لماذا المحاباة هنا، والمقاطعة والوعيد هناك؟

اي لماذا المحاباة مع نتائج انتخابات مشبوهة، والرفض لنتائج اخرى مشهود في نزاهتها؟

وهل ثمة من جواب، غير جواب ما يقع في حضن المصالح الامريكية، وما لا يقع في خدمتها، حتى لو ادى ذلك الى عقوبة شعب بجريرة ما اقترفت يداه على تصويته.

أليست حروب امريكا التي تشنها في مجال العالم، العربي ـ الاسلامي، هي بذرائع نصرة الديمقراطية، والقضاء على عوالم الاستبداد، فكيف لها ان ترفض الاعتراف بنتائج انتخابات قويمة، فيما هي تقبل الى درجة الوصف بالنموذج، انتخابات عراقية مهيأة ومصنوعة، من خارج كل ما له علاقة بالشرعيات الدولية منذ بداية القرن الماضي وحتى يومنا هذا، والمشكلة ان هذه الشرعيات بتمامها، كانت تحظى بقبول وتصفيق الولايات المتحدة نفسها، بل ان ركيزة شرعية دولية، كانت قد تمثلت (بالدليل الميداني) للجيش الامريكي نفسه، وهو ما سنأتي على تفاصيل فقراته بعد قليل. يتباهى حكام العراق من اهل الاحتلال اليوم، بأن كل ما جال ويجول في العراق بعد رد (السيادة) اواسط العام 2004 (حزيران ـ يونيو)، من انتخابات وجمعية وحكومة ودستور.. انما يقع في اس الشرية، خاصة وان ثمانية ملايين عراقي، ادلوا بأصواتهم، وهو رقم قريب من اصوات ملايين فيتناميين، كانوا قد صوتوا للفتنمة (معادل الفدرلة) قبيل طرد الاحتلال الامريكي من فيتنام بأشهر قليلة.

ويرشدنا استاذ القانون الدولي في جامعة الينوي الامريكية، البروفسور فرنسيس بويل، الى رزمة من المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات باتت تشكل المرجعية القانونية للشرعية الدولية، وما يجب على القوى الكبرى ان تعمل بموجبه بكل الاحترام، فما ادى الى العصف بعصبة الامم، كونها حظيت بنفاق لصالح القوى العظمى في حينه، مما آل الى نشوب التذابح بين دول العالم وشعوبه، بملايين الضحايا، وتتكرر واقعة السيطرة على هيئة الامم المتحدة الى درجة انها اصبحت ضالعة في تمرير الجرائم الدولية الامريكية البريطانية في العراق، والدليل ان قرار مجلس الامن الدولي رقم 1546 بتاريخ 8 حزيران (يونيو) 2004، والقاضي بالاعتراف بحكومة العراق اللاعوبة، انما جاء مخالفا للعديد من معايير الشرعية الدولية نفسها، واليكم هذه السلسلة المنطقية:

قامت الانتخابات العراقية التي افضت الى حكومة السيادة، في ظل قانون انتخاب احتلالي، وضعه الحاكم بريمر، بموجب الامر الصريح رقم 96 بتاريخ 2004/6/4 وهو ما يتزامن مع بدء الانتخابات، حيث لا يسع احد الزعم، بان هذا القانون كان من صنع عراقي او ما يزيد في لوك الكلام.

فما بين قانون بريمر الانتخابي بدلالة امره وتاريخه، سويعات فاصلة مع الشروع بالانتخاب، ويقدر البروفسور فرنسيس بويل، بان اعتراف مجلس الامن المسوق بهيمنة امريكية، بحكومة العراق السيادية، انما جاء بمخالفة صريحة مع نص المادة 43 من اتفاقيات لاهاي عام 1907 والتي تقول في هذا الشأن تماما (يحظر قطعيا التغيير في قانون اساسي مثل دستور دولة اثناء مسار احتلال نتيجة حرب).

وعليه فان قانونا للانتخاب موضوعا بقلم احتلال وفي ظله، يعتبر باطلا بالبداهة، فيما يتم تأسيس الوضع برمته طبقا لما هو غير شرعي في القانون الدولي.

وفي القانون الدولي ايضا، هناك احكام نورمبرغ، وميثاق نورمبرغ ومبادىء نورمبرغ (1945 و1946)، ويضع ميثاق نورمبرغ في تعريف المصطلح لجرائم الحرب، بانه (هو كل فعل حربي يستهدف التدمير الشامل للمدن والبلدات والقرى.. او التحطيم غير المبرر بضرورات عسكرية.. وهي كلها سلوكيات اجرامية بمقتضي قوانين الحرب الدولية). وبطبيعة الحال، فان ما هدد به بوش الاب، قام بفعله بوش الابن (اعادة العراق الى العصر الحجري).

ان النصوص ذات الطابع الانساني، لمعاهدات جنيف الاربع (عام 1949) لا تتصالح مع أي فعل احتلالي امريكي في العراق، فال